

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية

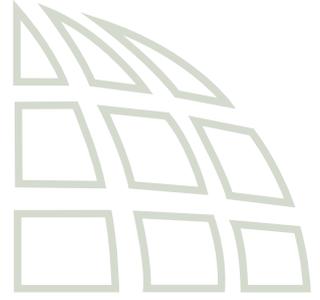


الاثنين 9 مارس 2020 - السنة الخامسة والعشرون - العدد 7216



أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



في هذا العدد

الافتتاحية

02 «كورونا» تحت السيطرة في دولة الإمارات

الإمارات اليوم

03 الإمارات منارة للثقافة وحاضنة للإبداع

تقارير وتحليلات

04 أزمة تشكيل الحكومة العراقية تراوح مكانها

05 إعلان لبنان عجزه عن تسديد مستحقاته.. السياق والأسباب والتداعيات

06 فيروس كورونا يكشف حدود الشعوبية في العالم المعاصر

شؤون اقتصادية

08 الإمارات الأولى إقليمياً في محفزات الاقتصاد

من إصدارات المركز

09 الحماية اللصيقة نظرة متفحصة إلى منظومة الحماية

إنفوجراف

11 ماذا بعد قرار لبنان تخلفها عن سداد الديون؟



«كورونا» تحت السيطرة في دولة الإمارات

تعاملت دولة الإمارات العربية المتحدة مع الأزمة التي خلفها فيروس «كورونا» بشكل مهني نموذجي أثبت جاهزية الدولة للتعامل مع الأزمات المختلفة؛ وهو الأمر الذي حدّ من تزايد عدد الإصابات بهذا المرض داخل الدولة، التي يعيش فيها أكثر من 200 جنسية، وأثبت من ناحية أخرى قوة النموذج التنموي الإماراتي، وأن ما تحوزه الدولة من مراتب متقدمة في مجالات شتى ليس وليد المصادفة، بل جاء نتيجة عمل دؤوب وتخطيط سليم.

لقد أدارت دولة الإمارات العربية المتحدة أزمة «كورونا» بكل احترافية؛ الأمر الذي أكد متانة دولة المؤسسات التي أرساها المغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، منذ وضع اللبنة الأولى لدولة الاتحاد؛ وهو النهج الذي تم تعزيزه وترسيخه في ظل قيادة الدولة الرشيدة الحالية، ممثلة في صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، حفظه الله، التي تؤمن بأن المؤسساتية هي الأساس المتين لبناء الدولة العصرية. ونشير في هذا السياق إلى أن دولة الإمارات، التي تتميز بمؤسساتها الراسخة، لديها منظومة متكاملة وشاملة للتقاضي البوائي، تتعاون فيها جميع الجهات لاكتشاف أي حالة مشتبّه فيها، أو مؤكدة، في وقتها، والتعامل معها وفق آليات ومعايير محدّدة، سواء بالعزل أو الحجر الصحي وفحص المخالطين.

وقد اتّبعَت دولة الإمارات العربية المتحدة نهجاً شفافاً للغاية في تعاملها مع حالات الإصابة التي تم اكتشافها داخل الدولة؛ حيث لم تتردد لحظة في إعلان وصول الفيروس إلى أراضيها من خلال أشخاص قدموا إليها من دول مصابة بهذا المرض؛ وهذا التعامل الشفاف من قبل المؤسسات المعنية حال دون انتشار الشائعات، التي تعرضت لها كثير من الدول، التي أدارت هذه الأزمة بشكل غير شفاف.

وفي ظل تعامل دولة الإمارات العربية المتحدة بكل حزم وحسم مع أزمة «كورونا» تم اتخاذ الكثير من الإجراءات الحاسمة؛ فمنذ إعلان الحالات المصابة بالفيروس في الدولة تم رفع جاهزية المنشآت الصحية في القطاعين الحكومي والخاص، وتمكين جميع المختبرات لتكون في جاهزية تامة لإجراء الفحوص الفيروسية، وتطبّق الدولة حالياً الفحص الحراري للكشف عن المرض في جميع المنافذ على القادمين من الدول التي سجلت إصابات كثيرة، حيث تم توزيع أكثر من 32 جهاز كشف حراري على منافذ الدولة البرية والجوية والبحرية لتطبيق الكشف الحراري على القادمين إلى الدولة.

ولم تكتفِ دولة الإمارات العربية المتحدة بتحسين نفسها في مواجهة هذا الخطر الداهم، بل بذلت الجهود الممكنة كافة لمساعدة الدول الشقيقة والصديقة، وقامت الدولة بمبادرة رائعة من خلال إغلاء رعايا عدد من الدول الشقيقة والصديقة من مقاطعة هوباي الصينية - بؤرة تفشي «كورونا»-، وأسست مركزاً للصحة الوقائية ضمن «المدينة الإنسانية» في أبوظبي؛ لتقديم الرعاية العلاجية إليهم، وإجراء الفحوص الطبية اللازمة للتأكد من سلامتهم؛ وذلك في إطار نهج الإمارات الإنساني في مساعدة الأشقاء والأصدقاء، ومدّ يد العون إليهم في الظروف الطارئة. ويجسد تأسيس هذا المركز، الذي يراعي تطبيق أعلى معايير الصحة والسلامة العالمية، جهود الإمارات الإنسانية، وإغلاء قيم التضامن مع المجتمعات والشعوب في الأزمات والكوارث.

لقد قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً يحتذى به في التعامل مع أزمة «كورونا»، وأثبتت الدولة من خلال تعاملها مع هذه الأزمة جاهزيتها التامة للتعامل مع مختلف الأزمات والطوارئ؛ الأمر الذي يؤكد متانة مؤسسات الدولة وقدراتها الرصينة، كما أثبتت الدولة؛ من خلال تعاملها مع هذه الأزمة، ما تتمتع به من روح المسؤولية والتعاون مع الدول الشقيقة والصديقة؛ انطلاقاً مما يميز السياسة الإماراتية داخلياً وخارجياً، بصفتها سياسة تقوم على أسس إنسانية راسخة، ليست وليدة اليوم، بل إنها تزامنت مع تأسيس الدولة في الثاني من ديسمبر 1971.

الإمارات منارة للثقافة وحاضنة للإبداع

تلقت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى أهمية القراءة في حياة البشر على اختلاف فئاتهم، وخاصة الشباب الذين ينظر إليهم باعتبارهم عماد التطور والتقدم، والقادرين على تنمية حاضرهم والوصول إلى مستقبل مزدهر ومستدام، يتحقق من خلال تسلّحهم بالمعارف، التي تخلق جيلاً من العالمين والعارفين، وتحوّلهم إلى أيقونة ورمز بين أبناء جيلهم ولدى الأجيال القادمة التي ستستلهم قيمة ثقافة القراءة وشغف المعرفة منهم لتواصل بدورها مسيرة الإبداع والابتكار، في ظل ما تمتلكه من مخزون فكري وثقافي، يتأتى بفعل كثرة القراءة واتساع نطاقها بين الشباب الذين يدشنون بذلك حراكاً ثقافياً شاملاً ومتنوعاً حول دولة الإمارات إلى حاضنة للإبداع، ومركز للثقافة، ومنارة للأدباء والمفكرين والمواهب من الدول العربية ومن مختلف أنحاء العالم.

وجاء شهر مارس الذي اعتمده دولة الإمارات شهراً للقراءة، الهادف إلى تعزيز ثقافة القراءة بين فئات المجتمع كافة، فرصة لإعلان صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، عبر سلسلة تغريدات خطّها سموه في حسابه في «تويتر» أرقاماً قياسية للمشاركين في الدورة الخامسة من تحدي القراءة العربي 2020، حيث قال سموه: «فخور وسعيد بوصول عدد المشاركين في تحدي القراءة العربي في دورته الخامسة إلى 21 مليون طالب من 52 دولة حول العالم.. فخور بتدافع الطلاب نحو القراءة.. وفخور بأن تكون أكبر مسابقة عربية بين شبابنا هي في القراءة»، ويتابع سموه: «(اقرأ) هي أول رسالة من السماء.. وهي الطريق للارتقاء بالعقل.. وهي الوسيلة الأسرع للتنمية.. تحدي القراءة العربي يثبت أن دولنا العربية قادرة على إنجاز مشاريع معرفية ثقافية ضخمة..».

إن مشروع تحدي القراءة العربي، تلك المبادرة التي اعتمدها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، رعاه الله، قبل سنوات قليلة؛ تنبئ بمدى اتساع آفاق القيادة الرشيدة التي اعتبرت القراءة الخطوة الأولى على طريق التقدم والحضارة، انطلاقاً من ضرورتها في ردم أي هوة ثقافية أو معرفية بين الشباب العرب ونظرائهم في الدول المتقدمة، الذين يسجلون سنوياً معدلات قراءة تفوق العرب بكثير، الأمر الذي نبّه إليه سموه حيث أكد أهمية تحفيز الشباب العرب على الإقبال على هذه القيمة الحضارية التي تسهم في تغيير الصورة النمطية التي تؤخذ على شبابنا بأنهم لا يقرؤون، ليتحول مؤشر القراءة الذي أطلقته مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة بذلك إلى إحدى أبرز الأذرع التي ستحدث ثورة معرفية في الوطن العربي، وتعمق دورها من جديد في ركب الحضارة العالمية، من خلال تنامي الإنجازات في شتى مناحي الحياة.

لقد بات يُنظر إلى تحدي القراءة العربي على أنه إحدى أهم المبادرات التي تمهّد الطريق للنشء في مجال التأليف والفكر، فالتطور لا يعني فقط أن تتبوأ الدول مكانة اقتصادية أو سياسية متقدمة، إنما يعني كذلك أن تكون الأمم قادرة على تسليح أبنائها معرفياً وثقافياً، والارتقاء بمستوى ثروتها البشرية في المعرفة والقراءة، وهو ما دفع دولة الإمارات إلى تسليط الضوء من خلال تنظيم دورات «تحدي القراءة العربي» على الطلبة المتفوقين الذين عمّقوا قراءاتهم ونوعوها، حتى وصلوا إلى مكانة متقدمة عربياً، باعتبارهم رمزاً من رموز التميز والنجاح، ونموذجاً ملهماً في الإصرار على استثمار أوقاتهم في أطر ممتعة ومفيدة، ترسخ لديهم ثقافة القراءة بوصفها إحدى أدوات الإنتاج المعرفي، وصاحبة دور بالغ في تعزيز قيم الانفتاح والتسامح والتواصل الفكري مع الحضارات والثقافات المختلفة .

أزمة تشكيل الحكومة العراقية تراوح مكانها

يمثل تشكيل حكومة عراقية جديدة معضلة حقيقية في ظل الخلافات المستعرة بين القوى السياسية الممثلة في البرلمان، وهي الخلافات التي يجب حلها قبل انقضاء المهلة القانونية المحددة لاختيار شخصية جديدة للقيام بهذه المهمة، التي فشل فيها محمد توفيق علاوي.



وفي الواقع، فإن هذا الحراك مهم، ولكنه ربما يتسم بالبراءة التي سوف تصطدم بواقع معقد جداً، حيث إن قادة الكتل كانوا على الدوام هم المحرك الأساسي لتوجهات البرلمان، وقد ترسخ هذا الأمر وأصبح من الحقائق الأساسية في الواقع العراقي، ولا يبدو أن من السهولة تجاوزه، وهؤلاء القادة لديهم مصالح حيوية للغاية في اختيار رئيس وزراء «موثوق به» من طرفهم، ذلك أن هؤلاء الأشخاص لديهم مخاوف حقيقية وكبيرة من فتح الملفات العالقة فيما يتعلق بالفساد والإرهاب بطريقة مستقلة وحيادية، ما يشكل خطراً على قادة القوى السياسية الأساسية، وخاصة أن التقارير حول قضايا الفساد في العراق باتت موثقة في الخارج وليس في الداخل العراقي فحسب.

وما يعمق الأزمة السياسية القائمة في العراق ويهدد بإحداث فراغ في السلطة على نحو غير مسبوق، دعوة رئيس حكومة تصريف الأعمال، عادل عبد المهدي، البرلمان للترتيب لانتخابات مبكرة في الرابع من ديسمبر المقبل، أي بعد نحو 9 أشهر، وقوله إنه سينسحب من دوره رئيساً للوزراء في حكومة تصريف الأعمال ولن يقوم بمعظم مهامه الرسمية. ومن هذا المنطلق، يمكن القول إن العراق يمر بأزمة سياسية معقدة تفرض على كل القوى السياسية تغليب المصلحة الوطنية للبلاد، والتوافق قبل انتهاء المهلة القانونية على شخصية بديلة تحظى بالقبول سواء على المستوى الشعبي أو النيابي لتشكيل حكومة مؤقتة تلتزم بواجباتها تجاه المواطنين، وتمهد لإجراء انتخابات نيابية مبكرة.

ما زالت أزمة تشكيل حكومة عراقية جديدة تراوح مكانها منذ أن اضطر رئيس الوزراء السابق عادل عبد المهدي إلى الاستقالة قبل نحو ثلاثة أشهر، على خلفية الاحتجاجات الشعبية غير المسبوقة التي يشهدها العراق منذ أكتوبر الماضي، حيث فشل محمد توفيق علاوي الذي تم تكليفه بتشكيل هذه الحكومة في مطلع فبراير الماضي في هذه المهمة، واعتذر عنها في الثاني من مارس الجاري، بعد أن فشل البرلمان العراقي في عقد جلسة للتصويت على التشكيلة المقترحة من قبل علاوي، في ظل عدم اكتمال النصاب القانوني المطلوب لعقد هذه الجلسة.

وفيما يتبقى نحو أسبوع من المهلة المنصوص عليها دستورياً لتكليف شخصية جديدة بمهمة تشكيل الحكومة، تبدو الأزمة مازالت مستحكمة، في ظل الخلافات المستعرة بين الكتل السياسية المختلفة الممثلة في البرلمان. ويعقد الرئيس برهم صالح العديد من اللقاءات والحوارات مع الكتل السياسية للاتفاق على مرشح رئاسة الوزراء يحظى بتوافق الكتل السياسية المختلفة، وإن كان بعضهم يرى أن هذه التحركات التي يقوم بها رئيس الجمهورية هي انتهاك للدستور، بالنظر إلى أن المرشح لرئاسة الحكومة يجب أن يخرج من الكتلة صاحبة عدد المقاعد الأكبر في البرلمان.

وفي ظل هذه الأزمة المستحكمة التي تشهدها عملية تشكيل حكومة عراقية جديدة، كشف عضو البرلمان النائب حسن فدمع أن هناك حراكاً جديداً داخل مجلس النواب يقوده نواب شباب من الكتل السياسية المختلفة للضغط على قادتهم بهدف التوافق على مواصفات محددة للشخصية التي سيتم ترشيحها لتولي مهمة تشكيل الحكومة الجديدة، تتضمن أن يكون المرشح الجديد شاباً وضمن الخدمة الوظيفية حسب قانون التقاعد، وأن يكون من أبناء الداخل وليس لديه جنسية مزدوجة، ولم يطرح اسمه كمرشح في السابق، وألا يكون مرفوضاً أو محل جدل. وقال حسن فدمع إن هؤلاء النواب الشباب شكلوا ما يشبه جبهة موحدة داخل البرلمان، وبدأ عملهم يوم الجمعة الماضي بلقاء القادة السياسيين، لإيصال رسالة مفادها أن أي مرشح لا تنطبق عليه هذه المواصفات سيواجه بالرفض من قبلهم داخل البرلمان.

إعلان لبنان عجزه عن تسديد مستحقاته.. السياق والأسباب والتداعيات

أعلنت الحكومة اللبنانية تخلفها عن استحقاق تسديد الدين الأجنبي لشهر مارس، في سابقة تاريخية، وذلك بعد دخول لبنان في أزمة اقتصادية حادة. وجاء الإعلان على لسان رئيس مجلس الوزراء حسان دياب، الذي أوضح أن لبنان لن يدفع السندات المستحقة اليوم الاثنين 9 مارس، التي تبلغ قيمتها 1.2 مليار دولار.



اللبنانية من جهتها، خرجت وأعلنت في بيان، رفض كبار قادة لبنان سداد الديون السيادية للبلاد، في إشارة إلى أن الدولة المثقلة بالديون تتجه نحو التخلف عن السداد، بعد معاناتها أزمة مالية كبرى، وضعت على عاتق البلاد واحداً من أكبر أعباء الدين العام في العالم.

التخلف عن سداد الديون بالعملات الأجنبية لأول مرة في تاريخه، أعلن دخول لبنان حقبة جديدة من أزمة مالية يبدو أنها عصفت باقتصاده، وهو يجره نحو تداعيات سلبية، تمس الدائنين ومؤسسات التمويل الدولية، إضافة إلى وكالات التصنيف الائتماني. ويرجح الخبراء أن بيروت ستعرض لضغوطات أكثر من حملة السندات المستحقة، فالأزمة طالت القطاعين المالي والنقدي، فتراجعت الليرة اللبنانية وانتكست السوق الموازية. فبات من المتوقع إعلان لبنان تخلفها عن سداد سندات أخرى، لعل أبرزها استحقاق شهر إبريل، الذي يقدر بـ 2.7 مليار دولار. ولكن، وبالرغم من عدم تحمل الوضع الاقتصادي اللبناني أي صدمات في الوقت الحالي، فإن أسوأ تأثير سلبي سيلحق لبنان، هو إعلان وكالات التصنيف الائتمانية خفض تصنيف الديون السيادية للبنان، الشهر الجاري؛ ما يضع لبنان أمام صعوبات بشأن صورتها التمويلية مع الدول المقرضة، ما يعني أن لبنان والبنك المركزي لن يكونا قادرين على طلب أي قروض من الدول أو المؤسسات، وذلك لافتقار لقابلية السداد ما سيسهم في انعدام الثقة مع الدائنين.

«الدين أصبح أكبر من أن يتحملة لبنان وأكبر من قدرة اللبنانيين على تسديد الفوائد».. بهذه الكلمات أعلن رئيس مجلس الوزراء حسان دياب تخلف لبنان عن دفع السندات المستحقة، اليوم الاثنين 9 مارس، التي تبلغ 1.2 مليار دولار، بعد أن بلغت احتياطات البلاد من العملة الصعبة مستويات وصفت بالخرجة والخطيرة. قرار دياب جاء مسلطاً الضوء على معاناة لبنان انهيار سعر صرف الليرة اللبنانية أمام الدولار منذ أشهر، الذي بات أشهر من نار على علم. فحسب تعبير دياب: «40% من اللبنانيين مهددون بالفقر في ظل واحدة من أشد الأزمات التي مرّ بها لبنان». أسباب عدة تقف وراء التراجع الاقتصادي الذي تعيشه لبنان اليوم، لعل أبرزها يكمن في القيود التي وضعتها المصارف اللبنانية على سحب المبالغ بالعملات الأجنبية، ما أسفر عن زيادة الطلب على شراء الدولار، فأدت أزمة نقص الدولار إلى ارتفاع الأسعار، ليخرج دياب ويؤكد قرار الحكومة الدخول في مفاوضات «منصفة» مع الدائنين، وإعادة هيكلة الدين العام.

لبنان المنهار اقتصادياً، يشهد منذ شهر أكتوبر 2019، احتجاجات، اتسمت أحياناً بالعنف والاختراقات الخارجية، منددة بالسياسات المالية التي اعتمدها الساسة منذ تسعينيات القرن الماضي، واحتجاجاً على وضع اقتصادي وصف بالمدقع، وافتقار المواطن اللبناني لحقوق بسيطة، كالماء والكهرباء، فضلاً عن نفايات مكدسة منذ حملة «طلعت ريحتكم» عام 2015. والآن، ومع وصول الضغوط المالية ذروتها العام الماضي، وتباطؤ تدفقات رؤوس الأموال، والاحتجاجات التي اجتاحت الشوارع، فضلاً عن عقود من الهدر والفساد، وجد لبنان نفسه أمام أسوأ أزمة اقتصادية منذ انتهاء الحرب الأهلية.

دياب أوضح في خطابه للشعب اللبناني، أن الدين العام وصل إلى أكثر من 170% من الناتج المحلي الإجمالي، أي بات لبنان يرزح اليوم تحت ديون تصل قيمتها إلى 92 مليار دولار، بحسب وكالة التصنيف الائتماني «ستاندر آند بورز»، ما يعني أن البلاد على وشك أن تكون الدولة الأكثر مديونية في العالم، على حد تعبير دياب. الرئاسة

فيروس كورونا يكشف حدود الشعوبية في العالم المعاصر

كتب توماس رايت، وهو زميل أول في معهد بروكينجز، وكِرت إم. كامبل، وهو مساعد وزير الخارجية السابق لآسيا والمحيط الهادئ، مقالاً نشرته «ذي أتلانتيك» حول أزمة «كورونا»، حيث أكدوا أنه ينبغي لقادة العالم ومستشاريهم الأكفأ مناقشة أفضل الممارسات، والاتفاق عليها؛ لاحتواء انتشار الفيروس في جميع أنحاء العالم، وليس داخل حدودهم فقط.



للخطر.

والصين ليست وحدها في خطواتها الأولية؛ إذ يرى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وهو شخص يخاف الجراثيم باعتباره، انتشار المرض من خلال منظور سوق الأسهم وإعادة انتخابه. وقد خفض التمويل المقدم إلى مجلس الأمن القومي، وألغى بالفعل المكتب المخصص لمكافحة الأوبئة داخل المجلس؛ ويبدو أنه مارس ضغوطاً على المسؤولين للتقليل من الخطر الذي يمثله الفيروس. وقال ترامب، وبعض مسؤوليه: «في الواقع أن الفيروس قد يكون له نهاية جيدة للغاية بالنسبة إلينا»، أو «يعزز الوظائف» في الاقتصاد الأمريكي. وفي ولاية كارولينا الجنوبية قال ترامب إن الفيروس تحت السيطرة، وإن أي فكرة عكس ذلك هي «خدعة جديدة» من الديمقراطيين للتخلص منه. ولكن لن يكون هناك مجال للهروب من الحقيقة. ومع انتشار الفيروس، وموت المزيد من الناس يمكن أن يركز ترامب على دوافعه الاستبدادية، التي ظهرت قبل أن يصبح رئيساً عندما دعا إلى اتخاذ إجراءات صارمة خلال تفشي فيروس إيبولا عام 2015.

وهناك حكومات أخرى تواجه صعوبات كذلك؛ فقد فشلت اليابان في التعامل مع الانتشار السريع للفيروس على متن سفينة «دايموند برينسس»، ووافقت كمبوديا لسفينة أخرى، هي «ويستردام»، على السماح للركاب - وأحدهم على الأقل مصاب - بالنزول ومتابعة السفر. كما أصيب سبعة من كبار المسؤولين الإيرانيين على الأقل بالفيروس؛ ومات واحد بالفعل. وينتشر الفيروس الآن في

خلال الأزمة المالية 2008-2009 هبطت سوق الأوراق المالية والتجارة العالمية والنمو الاقتصادي بهوامش أكبر مقارنةً بالفترة نفسها من الكساد الكبير في الفترة 1929-1933. ومع ذلك، وخلافاً لما حدث في ثلاثينيات القرن العشرين، وضعت الحكومات الخلافات الأصغر جانباً؛ حيث نسّقت السياسات المحلية لإنقاذ الاقتصاد العالمي. وبعد سنة صعبة استقر الاقتصاد، وتم تجنّب الكساد الكبير الثاني، وكان الرد، وليس حجم الصدمة الأولية، هو الأهم. وكما وصفه دانييل درينزر، أستاذ السياسة الدولية في جامعة تافتس، لقد نجح النظام.

وقد يكون فيروس كورونا، الذي يسبب المرض الذي يطلق عليه الآن اسم COVID-19، حدثاً يحصل مرة في القرن. وإذا تحققت بعض التوقعات القادمة للفيروس؛ فسواجه العالم واحدة من أسوأ الأزمات في أوقات السلم في العصر الحديث. ولسوء الحظ تحدث هذه الأزمة في مناخ سياسي مظلم، يشبه إلى حد كبير مناخ أوائل الثلاثينيات من القرن الماضي، عندما اتبعت الكثير من الحكومات سياسات «إفقار الجار» مثل تعرفه «سموت - هاولي»، وكان التعاون الدولي محدوداً للغاية. وعلى مدار العقد الماضي أصبح العالم، أكثر من أي وقت مضى، مستبداً وقومياً وكارهاً للأجانب وأحادي الجانب، ومعادياً للمؤسسة، ومعادياً للخبرات. وقد أدت الحالة الراهنة للسياسة والجغرافيا السياسية إلى تفاقم الأزمة، وليس استقرارها.

إن فشل مسؤولي ووهان في إدراك حجم المشكلة في وقت مبكر، وقمعهم العاملين الطبيعيين، يعينان أن الوقت الثمين لاحتواء الفيروس قد ضاع. وكان المجتمع الدولي ينظر أحياناً إلى نفوذ الصين المتزايد في المؤسسات المتعددة الأطراف بصفته تطوراً إيجابياً؛ لكن الآن أصبحت هذه المشاركة لها تأثير معقد في منظمة الصحة العالمية، التي يُنظر إلى قيادتها على نطاق واسع بأنها شديدة الاحترام لبكين، وهو موقف قد يعرّض ثقة الجمهور بالمنظمة

على الصحة وسلامة الإنسان. وتعمل المنظمات الصحية الوطنية معاً بشكل وثيق، لكن ينبغي للولايات المتحدة أن تجمع قادة العالم، سواء شخصياً أو عن طريق مؤتمر، وأن تتوصل إلى استجابة عالمية.

وينبغي لقادة العالم ومستشاريهم الأكفأ مناقشة أفضل الممارسات، والاتفاق عليها، لاحتواء انتشار الفيروس في جميع أنحاء العالم، وليس داخل حدودهم فقط. ويتضمن ذلك فهم حدود حظر السفر، التي يمكن أن يكون لها تأثير اقتصادي كبير إذا تم الإفراط في استخدامها، والقيام بجهد كبير للعثور على لقاح، وضمان توزيعه على نطاق واسع، وليس على العدد القليل الأغنى فقط.

ومن المفهوم أن يحتاج القادة إلى طمأننة مواطنيهم

على الاقتصاد، حتى في الوقت الذي يستعدون فيه للأسوأ، وبالتالي استخدام الخطاب المتكرر كيف أن الاقتصاد لا يزال قوياً. ومع ذلك فإنه للحد من عمق الركود، الذي سيصاحب أي وباء، ينبغي لهم أن يؤسسوا مبادرة اقتصادية، متضمنةً ربما حافزاً للاستثمار الحكومي، للحفاظ على الاقتصاد العالمي واقفاً على



قديمه. ومن المؤكد أن وول ستريت تتوقع مثل هذا الرد، وخفض بنك الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة هو بداية. وعلى الدول الأقوى تقديم المساعدة إلى الدول ذات القدرة الأضعف على التعامل مع مقتضيات الأزمة، حتى لو كانت تلك الدول خصوصاً. ولتحقيق هذه الغاية يمكن للولايات المتحدة وغيرها أن تنظر في رفع بعض العقوبات مؤقتاً، عند الضرورة، عن الدول المعرضة للخطر مثل إيران وكوريا الشمالية؛ لمحاربة الفيروس. وستكون هناك فرصة كبيرة لإعادة فرض القيود عند انتهاء حالة الطوارئ.

وأصبح COVID-19 يشكل الأزمة الرئيسية الثالثة في فترة ما بعد الحرب الباردة، في أعقاب الهجمات الإرهابية التي وقعت في 11 سبتمبر 2001، والانهيال المالي في عام 2008. وقد تسببت هذه الأزمة في خسائر فادحة أكبر من الأزميتين السابقتين، وأظهرت الحدود الشعبية كوسيلة للحكومة. إن الخبرة مهمة؛ والمؤسسات مهمة، وهناك شيء اسمه المجتمع العالمي، والاستجابة المستنيرة، حتى وإن لم تكن ذات شعبية، مهمة، ويجب أن ينجح النظام مرة أخرى.

جميع أنحاء الخليج مع عواقب جيوسياسية محتملة. أما كوريا الجنوبية؛ فقد ترددت قبل اتخاذ خطوات أكثر جدية لعزل الفيروس ووقف انتشاره بين أفراد جماعة دينية سرية. وقد يؤدي الوباء الشامل إلى حدوث انكماش اقتصادي حاد مماثل لما حدث في عام 2008. وقد توقف بعض أكبر الاقتصادات في العالم، والناس يحدون من سفرهم، والمدارس تغلق، وتم إلغاء المؤتمرات. وقد انخفض مؤشر داو جونز أكثر من 13 في المئة الأسبوع الماضي، ولا يزال متقلباً. وتعطلت سلاسل التوريد، وسيكون من الصعب إعادة تشغيلها. ويبدو من المؤكد أن الأزمة تعزز وتعمق الاتجاهات نحو الانفصال والتراجع عن العولمة. وإذا استمر تفشي المرض خلال الخريف، مع توقف في الصيف، فقد يكون هناك خطر مالي في حالة إفلاس بعض الشركات، ومواجهة البلدان الضعيفة تكاليف اقتراس متزايدة.

وإضافة إلى ذلك تتدفق المعلومات المضللة بحرية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وتشجع على الشراء المدعور، وسلوك القطيع؛ وقد يتسبب تخزين المدنيين الأتقنة، وانقطاع سلاسل الإمداد بالأدوية، في نقص المعدات

الطبية والمستحضرات الصيدلانية في الكثير من البلدان؛ وقد تؤدي اضطرابات السفر إلى تعقيد الجهود المبذولة لتوصيل الإمدادات الحيوية إلى الأماكن الأكثر ضعفاً.

وتدعو هذه اللحظة إلى استجابة دولية تعاونية. وفي عام 2008 كانت الحكومات تثق عموماً بالخبراء؛ حتى عندما كانت توصياتهم لا تحظى بشعبية من الناحية السياسية، وعلى سبيل المثال رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي آنذاك، بن برنانكي، الذي جعل محور حياته المهنية انهيار عام 1929، والذي قاد الاستجابة الأمريكية في عام 2008. وقد كانت هذه الاستجابات حاسمة ومنسقة. ولسوء الحظ؛ لم يرد أي رد من هذا القبيل في الأشهر الأخيرة. والاجتماع الوزاري الأخير لمجموعة العشرين في المملكة العربية السعودية لم يحقق الكثير.

ولم تبد إدارة ترامب أي اهتمام بقيادة استجابة دولية، مفضلة بدلاً من ذلك التقليل من أهمية المخاطر. ومع ذلك؛ فإن هذه اللحظة تتطلب عملاً دبلوماسياً قوياً من الولايات المتحدة. ويتعين على الحكومة أن تدرك أن هذه أزمة عالمية بالفعل لها تداعيات اقتصادية وأمنية، وكذلك مخاطر

الإمارات الأولى إقليمياً في محفزات الاقتصاد



الماضي تطبيق حزمة من المحفزات الاقتصادية النوعية التي تتسم بالجرأة. واستعرض التقرير بعضاً من هذه المحفزات، فذكر أن أبرزها القانون الخاص بحالات الإعسار، وخفض رسوم السداد المبكر للرهون العقارية، وغيرها.

حافظت دولة الإمارات على صدارتها لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في محفزات الاقتصاد العام الماضي، على المؤشر الإقليمي لمحفزات الاقتصاد لعام 2019، الذي أصدرته مؤسسة «فيتش سوليوشنز» البريطانية العالمية للدراسات الاقتصادية. وقال التقرير إن دولة الإمارات كانت أفضل دول المنطقة في تحفيز اقتصادها على مدار 2019، حيث منحها المؤشر 7,5 درجة من أصل 10 درجات، وهي أعلى درجة نالتها أي دولة في المنطقة خلال العام. وأضاف أن دولة الإمارات معروفة منذ نشأتها بحرصها الشديد على تحفيز اقتصادها، إلا أنها حققت قفزة قوية في هذا الشأن على مدار العامين الأخيرين، حيث شهد العام

روسنت: اتفاق «أوبك» وحلفائها لم يكن في مصلحة روسيا



قال عملاق النفط الروسي روسنت، يوم أمس الأحد، إن الاتفاق بين منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» وغيرها من المنتجين على تقليص إنتاج النفط لم يخدم مصالح روسيا؛ إذ إن الولايات المتحدة تحركت سريعاً لتعويض الكميات المفقودة في الأسواق العالمية. وانتهى اتفاق استمر ثلاث سنوات بين «أوبك» وروسيا، يوم الجمعة الماضي، بعد أن رفضت موسكو تأييد مزيد من خفض إنتاج النفط لمواجهة آثار تفشي فيروس كورونا، لترد «أوبك» على ذلك بإلغاء جميع القيود على إنتاجها. وقال ميخائيل ليونتييف، المتحدث باسم شركة روسنت لوكالة الإعلام الروسية: «جميع كميات النفط، التي جرى تقليصها نتيجة لتمديد اتفاق «أوبك+» مرات عدة، جرى تعويضها بالكامل وبسرعة في السوق العالمية بالزيت الصخري الأمريكي». وأضاف «لذلك، من وجهة نظر روسيا، كانت هذه الصفقة بلا معنى». وعلى صعيد متصل، تراجعت أسعار العقود الآجلة للنفط أكثر من 20%، يوم أمس الأحد، بعد أن خفضت السعودية السعر الرسمي لبيع نفطها الخام. ووصل سعر برميل برنت حتى صباح اليوم الاثنين 32,13 دولار، فيما انخفض الخام الأمريكي إلى نحو 28,30 دولار للبرميل.

لبنان يأمل في الانتهاء من محادثات الديون خلال 9 أشهر

قال وزير الاقتصاد اللبناني، رؤول نعمة، إن المفاوضات الرامية لإعادة هيكلة ديون بلاده بالعملة الأجنبية لن تستغرق أكثر من تسعة أشهر إذا خلصت النوايا، فيما يتجه البلد للتخلف عن سداد ديون سيادية للمرة الأولى. وقال مصدر مطلع لـ «رويترز»، أمس الأحد، إن من المتوقع بدء مفاوضات إعادة هيكلة الدين بشكل رسمي بين لبنان وحملة السندات في غضون أسبوعين. وأعلن لبنان، الذي يعاني أزمة مالية كبيرة، يوم السبت الماضي، أنه لا يمكنه دفع ديونه في مواعيدها، التي تتضمن 1.2 مليار دولار مستحقة اليوم الاثنين. ودعا رئيس وزراء لبنان إلى مفاوضات عادلة لإعادة هيكلة الدين. وتخلف لبنان عن سداد ديونه بالعملة الأجنبية في مرحلة جديدة من الأزمة المالية التي تعصف باقتصاده منذ أكتوبر الماضي، وأفقدت الليرة نحو 40% من قيمتها، ودفعت البنوك إلى فرض قيود على السحب من الودائع.

«إسرائيل» تنشئ صندوقاً بمليار دولار لدعم الشركات وسط أزمة «كورونا»

قال رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، يوم أمس الأحد، إن حكومته ستؤسس صندوقاً بأربعة مليارات شيقل (1.2 مليار دولار) لمساعدة الشركات الإسرائيلية المتأثرة من تفشي فيروس كورونا عالمياً. وأضاف نتنياهو في تصريحات له، يوم أمس، أن وزير المالية، موشي كاخلون، وضع خطراً بشأن الصندوق. وقالت شركة العمال الجوية الإسرائيلية إنها تتوقع تراجعاً أشد في إيراداتها بداية العام مقارنة مع تقديراتها السابقة بسبب فيروس كورونا. وطلبت الشركة دعماً حكومياً. وقال بنك إسرائيل المركزي قبل أيام إن أثر تفشي كورونا محدود على الاقتصاد، ولكن إذا تدهور الوضع فإنه مستعد لانتهاج السياسات النقدية الملائمة.

الحماية اللصيقة نظرة متفحصة إلى منظومة الحماية



يهدف هذا الكتاب، إلى تصحيح التوصيات السابقة التي قدمها آخرون عملوا في مجال الحماية اللصيقة، وتقنيات المراقبة والممارسات الفضلى. ويقدم الكتاب نصائح واقعية وعملية وفعالة بشأن أساليب العمل، والقواعد التكتيكية التي جربها واختبرها المؤلف شخصياً في معظم البلدان ومناطق التهديد كافة.

ويميز الكتاب بين الحراس الشخصيين وعناصر الحماية اللصيقة، وبين «المراقفين» الذين يمثلون الصورة النمطية للحارس الشخصي: مفتول العضلات، حليق الرأس، يلبس نظارات سوداء. فالمراقفون هم مجرد رمز لمكانة «الشخصية المحمية»، يشير إلى رغبتها في إظهار «أهميتها» عبر استعراض «حراسها الشخصيين» قدر الإمكان. وهذا الأمر هو ببساطة دليل على الغرور؛ فالحراس الشخصيون أو عناصر الحماية اللصيقة بالأخص، غالباً ما يكونون غير بارزين، ودورهم الحقيقي هو المراقبة والوقاية؛ أي بدلاً من الاعتماد على ردود فعل سريعة في لحظة هجوم، فإن وظيفتهم هي تقليل فرص وقوع الهجوم بأسلوب يردع المهاجمين المحتملين سلفاً. ويتم قياس نجاح جهود فريق الحماية اللصيقة بحسب قدرته على الحيلولة دون وقوع أية حوادث.

لقد كان مقاتلو «الساموراي» اليابانيون يمثلون أسماً أشكال الحماية اللصيقة، وكانوا يتبعون مجموعة مسجلة ومدونة من القواعد. والحماية اللصيقة في التاريخ قديمة قدم الإنسان، وقد ورد ذكرها في روما القديمة. ومع ذلك، لم يتم وضع نظام رسمي للحماية اللصيقة في المملكة المتحدة سوى منذ ستينيات القرن الماضي، حينما شكّل فوج القوات الجوية الخاصة البريطانية (SAS) خلية حراسة شخصية، وقام بإعداد دورة محترفة للحماية اللصيقة. عملت القوات الجوية الخاصة على تدريب الشرطة العسكرية الملكية (RMP) للقيام بمهام في أيرلندا الشمالية، كما دربت شرطة العاصمة للقيام بمهام تتعلق بالحماية الملكية. وتُعدّ وحدة الحماية اللصيقة التابعة للشرطة العسكرية الملكية من الأفضل في العالم، وتحظى دورتها الخاصة للحماية اللصيقة، والتي تبلغ مدتها 8 أسابيع، بأعلى درجات التقدير بين أوساط الصناعة الأمنية في جميع أنحاء العالم.

الاستخبارات والدعم لدى الحكومة: من أهم العوامل الرئيسية التي تميز الحماية اللصيقة الحكومية عن مثلتها التجارية، هي الاستخبارات والدعم. فعلى سبيل المثال، تتواصل قيادة الشرطة مع

جهاز الأمن الداخلي البريطاني (MI5)، وجهاز الاستخبارات السرية البريطاني (MI6)؛ للحصول على معلومات حول المواقع التي ستزورها شخصية رفيعة ما، وعن الجماعات المعادية والتهديدات المحتملة، كما تقوم بالتنسيق مع أجهزة البلد المضيف وأجهزته الاستخباراتية.

وإذا أراد عنصر الحماية اللصيقة أن يكون ذا فائدة، فعليه أن يضمن حماية نفسه قبل توفير الحماية للشخصية المهمة. وهناك خمسة مبادئ من شأنها أن تقلل مخاطر أي تهديد، وتزيد من فرص النجاة. والمبادئ الخمسة للأمان (SAFER) هي:

1. إدراك الوضع- قبول التهديد الموجود: يجب الإقرار بوجود التهديد، لأن إنكاره أو التهاون معه هو أكبر «خطأ قاتل» يرتكبه عناصر الحماية اللصيقة؛ فاليقظة والحذر ضروريان جداً.

التهديدات والموقع، وعدم الاستقرار المحلي وما إلى ذلك). وتقييم المخاطر: (احتمال حدوث تهديد). و إمكانية التعرض للمخاطر: (تحديد إمكانية نجاح تهديد معين). والتوصيات: (تحديد ما ينبغي القيام به لتحسين إدارة المخاطر الأمنية).

ويستعرض الكتاب بعض التجارب في مجال الحماية للصيقة، ففي الولايات المتحدة فإن مفهوم الحماية يقوم على الوجود الواضح والهائل للقوات، ولكن دولاً أخرى كثيرة تنظر إلى هذا المفهوم باعتباره «نوعاً من المبالغة». وعلى النقيض من ذلك، تتبع المملكة المتحدة مفهوماً «متحفظاً» يتوخى درجة أكبر من السرية، وغالباً ما تنظر إليه دول أخرى باعتباره غير كافٍ.

ونظراً إلى الزيادة الملحوظة في الحوادث الإرهابية، صار أمن الحماية اليوم واحداً من المجالات النامية. وقد أوجد الإرهاب الذي يقع في الداخل والخارج طلباً كبيراً على المحترفين في هذا المجال، إلى درجة أن هناك نقصاً حقيقياً في الرجال والنساء المدربين تدريباً عالي الجودة لتلبية طلب القطاع الخاص. ولسوء الحظ، فإن هناك أفراداً معدومي الضمير وغير مدربين قدموا خدمة بالغة السوء، وأحياناً محفوفة بالمخاطر؛ مما لوث سمعة هذا المجال.

ولهذا، استصدرت الحكومة البريطانية تشريعاً لتنظيم الأمن الخاص، وفي عام 2006 صار الأفراد في إنجلترا وويلز ملزمين قانوناً بالحصول على ترخيص قبل أن يتسنى لهم تقديم خدمات أمنية خاصة. ووضعت سلطة الأمن الخاص نظاماً للمعاينة والفحص لمقدمي الخدمات الأمنية الخاصة. ولا تتولى هذه السلطة تنفيذ دورات تدريبية، لكنها تصدق على الجهات التي تمنح مؤهلات ذات صلة بالتراخيص الممنوحة من هذه السلطة، وتعتمد الجهات التي توفر التدريب. غير أنه مازال هناك الكثير من الجدل القائم بأن المعايير التي وضعتها السلطة ليست صارمة بدرجة كافية، بما في ذلك الافتقار إلى معايير معينة للحماية الشخصية، وإغفال موضوعات في المقرر التدريبي الأساسي، والافتقار إلى فهم شروط الحماية الشخصية في البيئات التشغيلية التجارية والعسكرية والشرطة.

ويدعو المؤلف حالياً المعنيين إلى رفع المعايير، وإدخال جوانب تدريبية معينة في التقييم الذي تجر به سلطة الأمن الخاص؛ من أجل إيجاد سلطة إشرافية ذات مصداقية تدرك المهارات المطلوبة للحماية الشخصية الفعالة، وتستبعد المشغّلين دون المستوى ومعدومي الضمير بلا رحمة.

2. تجنّب الروتين: لا بد من إجراء بعض المراقبة لجمع المعلومات أو التخطيط لهجوم. فإذا كان عنصر الحماية للصيقة المستهدف تحت المراقبة، ويذهب إلى العمل في التوقيت نفسه وعبر الطريق ذاته (كما يفعل 99 بالمائة من الناس)، فإن الإعداد للهجوم عليه يكون أسهل بكثير. ويمكن للأحداث «الروتينية» الأخرى، مثل اكتظاظ حركة المرور أو تباطؤها في وقت معين، أن تسهّل الهجوم.

3. اتباع الإجراءات الأمنية: توفّر الإجراءات الأمنية أساليب موحدة للهيكل الأمني، وتضمن تصرف الجميع بطريقة مماثلة في الأوضاع الأمنية، سواء كان ذلك في اتباع تعليمات استخدام مخرج الطوارئ، أو في حال الاشتباه بهجوم إرهابي.

4. استخدام الفطرة السليمة، واتخاذ المبادرة: تتوقف نسبة كبيرة من مهمة الأمن الشخصي على الفطرة السليمة، التي تعتمد في الواقع على التجربة الشخصية، التي تتيح اتخاذ القرارات بسرعة، وإجراء تقييم فوري لوضع معين.

5. البقاء في الخفاء أو إظهار القوة: إن الحديث عن تجنّب لفت الأنظار أسهل من القيام به فعلياً، فعلى سبيل المثال، إن شخصاً غريباً في اليابان سيكون دائماً لافتاً للانتباه، ولكن ارتداء الملابس التقليدية، وعدم إظهار المجوهرات باهظة الثمن، وإجراء الحجوزات بأسماء مختلفة يمكن أن يساعدك على تفادي لفت الانتباه إلى نفسك. وبالطبع تتطلب الأوضاع المختلفة اتباع طرائق مختلفة؛ إذ إن حضور مناسبة للطبقات الراقية على سبيل المثال، سيتطلب منك ارتداء ملابس أنيقة، بحيث يكون بإمكانك «الاندماج» في الجو المحيط بك. فإذا تعذّر الاندماج مع المحيط عبر الاهتمام بالمظهر الخارجي، فلا بد من حمل أي مهاجم محتمل على الاعتقاد بأن محاولاته لن تنجح، وذلك عبر إظهار الكفاءة المهنية واليقظة والقوة قدر الإمكان.

ويوضح الكتاب أن أساس الحماية للصيقة، هو التقييم الجيد للمخاطر والتهديدات، وتأمين مستوى مناسب من الحماية. كما أن محاولة حماية الأفراد من المخاطر كافة طوال الوقت هو أمر غير فعال (أو ربما غير ممكن)، وتقييم المخاطر والتهديدات هو عامل أساسي في تقييم المستوى الصحيح للحماية للصيقة دون تقييد حركة الشخصية المهمة في حياتها اليومية. وينبغي لعملية تقييم المخاطر والتهديدات لأي عملية للحماية للصيقة أن تتكون من خمس مراحل: هي تحديد الأصول: (الشخصية المهمة، وأعضاء الأسرة الآخرون، وأماكن الإقامة... إلخ). و تقييم التهديد: (تاريخ

ماذا بعد قرار لبنان تخلفها عن سداد الديون؟

قرار الحكومة اللبنانية التخلف عن سداد الديون المستحقة عليها في تنهر مارس، طرح تساؤلات عدة بشأن تداعيات القرار على اقتصاد البلد.



«الأزمة الأخطر على استقرار لبنان منذ نهاية الحرب الأهلية»



ماذا حدث؟

علق لبنان سداد **1.2** مليار دولار من اليوروبوند المستحقة، اليوم الاثنين 9 مارس



ماذا سيحدث؟

• أكثر من **86** مليار دولار قيمة الدين العام الذي ستم إعادة هيكلته

• إعادة التفاوض مع الدائنين لتأمين صفقة جديدة

• **2.5** مليار دولار قيمة ديون مستحقة على لبنان في تنهري إبريل ويونيو



ما هي خيارات الدائنين؟

اللجوء إلى حق مقاضاة المصرف المركزي



تحول احتياطي لبنان من الذهب إلى هدف أول بالنسبة إلى الدائنين

